

## التطلّعات الجديدة للصهيونية الدينية

أنطوان شلحت

يعالج هذا المقال ما يوصف بأنّه التطلّعات الجديدة للصهيونية الدينية في إسرائيل على صعيد ماهية نظام الحكم وصعيد الخطاب السياسي، وذلك من خلال قراءة وتحليل آخر الوقائع المتراكمة بهذا الصدد وما تحيل إليه من دلالات. ويجادل المقال بأنّ هذه التطلّعات تتسق مع صعود ما بات يُعرف بأنّه "يمين جديد" في إسرائيل، يتّسم -أكثر ما يتّسم- بأنّه يتباين في توجّهاته الرئيسيّة عن اليمين التقليديّ الذي كان يمثّل عليه حزب الليكود الحاكم الخارج من رحم الصهيونية التنقيحيّة، ويجاهر من ناحية تطلّعاته بأنّه يسعى لتكريس هيمنته على مؤسسات الحكم والخطاب العام، ويتبنّى من ناحية فكريّة مفاهيم الصهيونية الدينية، ولا سيّما حيال القضية الفلسطينية.

"اليمين الجديد في إسرائيل":

في تعريف المصطلح

يتواتر في إسرائيل أخيراً استخدام مصطلح "اليمين الإسرائيليّ الجديد"، وذلك بغية تحقيق جملة أهداف من بينها إقامة حدّ فاصل بينه وبين "اليمين التنقيحيّ"، الذي يتبنّى فكر زئيف جابوتنسكي، وخاصة الذي يمثّل عليه قادة حاليّون وسابقون في حزب الليكود الحاكم، على غرار دان مريدور، وبني بيغن، ورئيس الدولة رئوبين ريفلين (رئيس الكنيست السابق)، ووزير الأمن الأسبق موشيه أرنس.

وهذا "اليمين الجديد" هو من بات المقرّر لجدول الأعمال العامّ الداخليّ، وللخطاب السياسيّ في إسرائيل. وهو يتألّف من تحالف كلّ من الأحزاب الحريديّة (المتشدّدة دينياً)، والأحزاب المتديّنة القوميّة أو الصهيونية الدينية المنضوية تحت تحالف "البيت اليهودي"، والمستوطنين في الأراضي المحتلّة عام 1967، وأعضاء الكنيست المتطرّفين في حزب الليكود، والجماعات القوميّة المتطرّفة ضمن حزب "إسرائيل بيتنا"، وحركات شبه فاشيّة مثل "إم ترنتسو" ("إن أردتم") و"عادُ كان" ("إلى هنا") وغيرهما.

وتؤدي التحولات السياسيّة والاجتماعيّة، التي تجري داخل حزب الليكود الحاكم في السنوات الأخيرة، إلى إحداث تغييرات ملموسة من ناحية تركيبته وكذلك على صعيد خطابه السياسيّ.

ومعروف أنّ حزب الليكود تطوّر إلى ما هو عليه الآن من مدرسة الصهيونيّة التفتيحيّة، التي قادها ونظّر لها جابوتنسكي، وخلفه في قيادتها مناحيم بيچن (رئيسُ الحكومة الأسبق). وخلال العقود الماضية حمل الليكود، متأثراً بأفكار مؤسسِهِ، توجُّهاً إيديولوجياً ينطلق من رفض أيّ تقسيم لفلسطين التاريخيّة، حتّى بعد احتلال الأراضي الفلسطينيّة في حزيران /يونيو عام 1967. بيّد أنّه بالإضافة إلى توجُّه الليكود القوميّ حيال "أرض إسرائيل الكاملة"، حمل هذا الحزب توجُّهاً ليبراليّاً، وخاصّة في الاقتصاد، لكن أيضاً في الحقوق المدنيّة والفردية. ولم يكن يعتقد أنّ هناك تناقضاً بين توجُّهه القوميّ وتوجُّهه الليبراليّ؛ فقد رأى أنّ حلّ الصراع يكمن في فرض السيادة الإسرائيليّة على الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، ومنح الفلسطينيين في هذه المناطق حقوقاً مدنيّة وسياسيّة فردية في إطار الدولة اليهوديّة، وهو ما تراجّع عنه بيچن (على الأقلّ على المستوى التصريحيّ والرسميّ) بتوقيع اتّفاق كامب ديفيد مع مصر (عام 1978) الذي أقرّ بمنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً. وعلى الرغم من أنّ هذه التحولات تعكس تغييرات تتعلّق بميزان القوى الحزبيّ الداخليّ وبالصراع على السلطة، فإنّها تؤثر في سياسة إسرائيل حيال الصراع مع الفلسطينيين. وما يجدر ذكره في هذا الشأن هو أنّه قد جرى إقصاء غالبية النُخب الليكوديّة القديمة، ذات مثل هذه التوجُّهات الليبراليّة، في الدورات الثلاث الأخيرة للكنيست الإسرائيليّ على نحوٍ تدريجيّ، وتسلمت مكانها نُخب جديدة تنتمي إلى الصهيونيّة الدينيّة فكريّاً، أو تحمل توجُّهات يمينيّة متطرّفة تشبه توجُّهات اليمين المتطرّف في أوروبا في ما يتعلّق بالحقوق المدنيّة والسياسيّة الفردية. وكما تراجعت النُخب الأشكنازيّة اليمينيّة الليبراليّة في حزب الليكود لصالح قيادات شرقيّة تحمل أجندات غير ليبراليّة وغير ديمقراطيّة ومُعادية للعرب؛ فقد تراجعت كذلك النُخب الأشكنازيّة القديمة من "اليسار الصهيونيّ". وتشترك هذه النُخب الجديدة في الليكود مع النُخب القديمة بفكرة "أرض إسرائيل الكاملة" (من بين أعضاء حزب الليكود، رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو هو الوحيد الذي يصرّح بأنّه يؤيّد حلّ الدولتين)، ولكنها تختلف في ما بينها في ما يتعلّق بالحقوق المدنيّة والسياسيّة للفلسطينيين؛ ففي حين ترى النُخب القديمة إعطاء الفلسطينيين حقوقاً مدنيّة فردية في إطار السيادة اليهوديّة على الأرض، فإنّ النُخب الجديدة تؤسّس فعليّاً لنظام أبارتهايد يجسّد إبقاء السيطرة الإسرائيليّة على الأرض، وضمّ مناطق من الضفّة الغربيّة إلى السيادة الإسرائيليّة، وحرمان الفلسطينيين من أيّ حقوق سياسيّة ومدنيّة متساوية وكاملة.

ولا بدّ في هذا الإطار من الإحالة إلى كتاب جديد صدر في إسرائيل عام 2017 عنوانه "لماذا تصوّت لليمين وتحصل على اليسار"، يزعم مؤلّفه إيرز تدمور، أحد قادة ومؤسّسي حركة "إم ترتسو"، أنّه على الرغم من مرور أربعين عاماً على تسلّم حزب الليكود اليمينيّ سدة الحكم في إسرائيل عقب ما عُرف باسم "انقلاب 1977"، فإنّه واصل الحكم من خلال النُخب القديمة التي كانت في معظمها موالية لـ "الحركة الصهيونيّة العماليّة" بزعامة حزب "مپاي" التاريخيّ. كما يؤكّد أنّه فقط في الأعوام الأخيرة بدأ اليمين الإسرائيليّ في تغيير هذا النُخب كي "يتحقّق الانقلاب الحقيقيّ" في المستقبل المنظور، وأنّ الحملة الشعواء التي يشنّها ما أسماه باليسار المتطرّف ضدّ الجيش الإسرائيليّ والصهيونيّة والهويّة اليهوديّة للدولة، وضدّ "أرض إسرائيل" والرموز القوميّة والقيم اليهوديّة، ما هي إلاّ المعركة الأخيرة لتلك النخبة اليساريّة المنهارة. وهو يجزم بأنّ القوّة الهائلة التي ما زالت هذه النخبة تحتفظ بها لا تتبع إلاّ من انعدام بُعد النظر والتبصّر والفهم السليم لدى مناحيم بيچن (الكاتب يستخدم كلمة "خيانة" حيال بيچن)، والكثير من مكملّي طريقه في اليمين الإسرائيليّ، طوال العقود الثلاثة الماضية.

وقبل كتاب تدمور هذا، أشار المحلل السياسي الإسرائيلي شالوم يروشالمي، في مقال كتبه عام 2012، إلى أن هناك تقاسماً للأدوار بين عدد من الشخصيات الوزارية والبرلمانية التي تؤدي أدواراً كبيرة على صعيد الدفع فُدمًا بتنفيذ خطة تغيير قواعد اللعبة على نحو كامل وتحويل إسرائيل إلى نوع من "الدولة الديمقراطية اليهودية - الدينية المتعصبة، التي تعتمد على الطابع اليهودي أكثر مما تركز على الطابع الديمقراطي". وبتزعم هؤلاء رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الذي أخذ يتجه نحو هذا المسار المعادي للديمقراطية، لكنه يغير أحياناً تكتيكه ويتراجع إلى الوراء ليعاود هجومه من جديد. وبرأي يروشالمي، بدأت إسرائيل منذ أكثر من خمسة أعوام "تسير في اتجاه نظام يبعدها عن الديمقراطية الغربية، ويحولها إلى دولة مختلفة، حيث لن يكون هناك وجود لليسار العلماني ولا لحقوق الأقليات".

وفي سياق مقابلة صحافية مطولة أجراها يروشالمي مع عضو الكنيست ياريف ليفين (الليكود)، رئيس لجنة الكنيست (في الكنيست الـ 18) وأحد أكثر الناشطين في ميدان سنّ القوانين الرامية إلى تغيير أصول اللعبة الداخلية، حدّد هذا الأخير (من "الحدّة") بكامل الوضوح أن غاية هذه الحملة التشريعية تتمثل في إصابة ثلاثة أهداف على المستوى الإسرائيلي الداخلي:

أولاً، المحكمة العليا التي وصفها ليفين بأنها "تيار يساري لنخبة ضئيلة من حيّ رحافيا الأشكنازي (في القدس الغربية) تتبنى جدول أعمال ما بعد صهيوني".

ثانياً، وسائل الإعلام التي وصفها بأنها "تمارس حرية التشهير والتحقير".

ثالثاً، منظمات المجتمع المدني اليسارية، وفي الأساس منظمات حقوق الإنسان التي قال إنها "تلحق أضراراً فادحة بالسيادة الإسرائيلية".

## جدولة التطلعات المستجدة

في الإمكان جدولة التطلعات الجديدة للصهيونية الدينية عن طريق قراءة ما يصرّح به رئيس حزب "البيت اليهودي"، وزير التربية والتعليم الإسرائيلي الحالي نفتالي بينت. فعلى سبيل المثال، في مقابلة أجرتها صحيفة "مكور ريشون" مع بينت يوم 2017/7/29، قال إن في صلب هذه التطلعات تحويل "البيت اليهودي" إلى حزب ذي مظلة واسعة للغاية تكون أكثر صهيونية وبوسعها أن تكون سقفاً للجميع. ورداً عن سؤال عما يختلف به هذا الحزب، الذي يسعى بينت إليه، عن الليكود، قال هذا الوزير إن الليكود لا ينفك يرفع لواء الأمن، والأمن فقط. وفي حال الالتزام بهذا اللواء وحسب، ستصل إسرائيل حتماً إلى أماكن ليست جيدة ومحبّدة، مثل الانفصال عن قطاع غزة، وخطاب بار إيلان، وما شابه ذلك. لكن عندما تستند إلى الأساس اليهودي، فستكون في مكان آخر على الإطلاق. وستُسي قوّة صمودها أمام الضغوط ذات جذور أعمق بكثير، وهذا الأمر سيُشعّ على كل شيء.

وتعكس أقوال بينت هذه إصرار الصهيونية الدينية على إعادة تصميم المجتمع الإسرائيلي وفقاً للصورة الحالية للصهيونية كخليط من الصهيونية القومية والدينية.

وفي ما يتعلّق بالأهداف التي وضعها اليمين الجديد، في نطاق تأكيد ضرورة تطبيقها، تتزامن كتابة هذا المقال مع تصاعد الهجمة عليها، على خلفية عدد من القرارات القضائية التي صدرت عن هذه المحكمة مؤخرًا. وفي مقدّمة هذه القرارات ما يلي: 1- وضع قيود جوهرية على "قانون المتسلّين" (القانون الذي سنّه الكنيست الإسرائيليّ لطرد لاجئي العمل الأفارقة)؛ 2- إلغاء القانون الذي يعفي تلامذة المدارس الدينية اليهودية الحريديين من واجب تأدية الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيليّ (وهو المعروف باسم "قانون التجنيد")؛ 3- إلغاء قرار وزير الداخلية سحب تصاريح الإقامة من أربعة أعضاء في المجلس التشريعيّ الفلسطينيّ؛ 4- إلغاء "قانون الميزانية العامة لسنتين" وإلزام الكنيست والحكومة بالعودة إلى نهج وضع وإقرار ميزانية عامّة للدولة لسنة واحدة فقط.

وقد استغلّت وزيرة العدل أيليت شاكيد هذه القرارات من أجل إعادة إطلاق مبادراتها المشتركة مع زعيم حزبها ("البيت اليهودي")، بينت، والرامية إلى تقليص صلاحيات المحكمة العليا بزعم أنّها (المحكمة) "تخلق واقعًا جديدًا تحوّل فيه إلغاء القوانين التي يسنّها الكنيست إلى أمر روتينيّ، ممّا يضطرنا، نحن منتخبي الجمهور، إلى التحرك السريع والحازم لإعادة التوازن الصحيح بين السلطات الثلاث: التشريعيّة؛ التنفيذية؛ القضائية"، كما قال الوزير بينت.

وقبل إطلاق مبادراتها المتجدّدة المذكورة، سنّت الوزيرة نفسها (شاكيد) هجومًا حادًا على المحكمة العليا متّهمة إياها بـ "تفضيل حقوق الفرد على القيم الصهيونية"! فقد قالت، في حفل لنقابة المحامين في إسرائيل (أب/أغسطس 2017)، إنّ "منظومة حقوق الفرد في إسرائيل ترقى إلى درجة القدسيّة، لكن ليس بنزعها عن الخصوصيّة الإسرائيليّة، وعن مَهَمّاتنا القوميّة وهُويّتنا، وعن تاريخنا، وعن تحديّاتنا الصهيونية". وأضافت قولها: "لا ينبغي للصهيونية أن تواصل -وأنا أعلن هنا أنّها لن تواصل!- طأطأة رأسها أمام حقوق الفرد والإنسان التي يجري تفسيرها تفسيرات كونيّة وبصورة تنزعها عن تاريخ الكنيست وتاريخنا التشريعيّ كلّه".

وأعلن بينت وشاكيد، في بيان خاصّ (أيلول/سبتمبر 2017)، أنّ "الردّ على تجاوز المحكمة العليا صلاحيّاتها بشكل متكرّر سيأتي بواسطة تشريع قانونيّ أساس جديدتين": "قانون القوميّة" (قانون أساس: إسرائيل دولة قوميّة للشعب اليهودي)، الذي مرّ بالقراءة الثالثة بتاريخ 2018/7/19، و "قانون أساس: التشريع" الذي "سينظّم العلاقات بين السلطة التشريعيّة والسلطة القضائيّة، من خلال تحديد الشروط التي تتيح للمحكمة العليا إلغاء قوانين سنّها الكنيست"، موضّحين أنّ ذلك سيجري من خلال إدخال "فُقرة التجاوز أو التغلّب" التي تمكّن الكنيست من إعادة سنّ قوانين ألغتها المحكمة العليا كاملة أو بنود محدّدة منها -بدعوى "عدم دستوريتها".

كذلك تجدر الإشارة إلى المقال الذي نشرته شاكيد، وهو الأوّل من نوعه باسمها الشخصيّ، وجاء تحت عنوان "الطريق إلى الديمقراطية والحكومة"<sup>1</sup> وفيه طرحت ما اعتُبر أنّه "رؤية شاكيد وتصورها" في قضايا ومجالات متعدّدة، وبدا واضحًا خلاله حرصُ شاكيد، في أكثر من موضع وسياق في المقال، على تأكيد انتمائها الفكريّ إلى "مدرسة اليمين المحافظ"، وبخاصّة اليمين الأميركيّ المحافظ الذي تأخذ عنه انطلاقه من قاعدة مُفادها أنّ "جوهر الديمقراطية هو الحرّيّة الاقتصاديّة"، وأنّ "الوسيلة الضرورية لإنتاج الحرّيّة هي الحرّيّة الاقتصاديّة" (على حدّ تعبير ميلتون فريدمان، أحد أبرز علماء الاقتصاد في هذا النّيار).

<sup>1</sup> نُشر في عدد شهر تشرين الأوّل/أكتوبر 2016 من مجلة "هشيلواح" -وهي مجلّة شهريّة إسرائيلية "لشؤون الفكر والسياسة".

ويمكن، إجمالاً، تحديد العناوين التي عالجتها شاكيد في مقالها هذه (التي تأتي بعد سنة وخمسة أشهر من بدء مزاولتها منصب وزيرة العدل في حكومة نتنياهو الرابعة) بما يأتي: الدعوة إلى تعزيز وتعميق الطابع اليهودي لدولة إسرائيل والتقليل من "التوتر بين اليهودية والديمقراطية"؛ الدعوة إلى التقليل من التشريعات القانونية؛ المزيد من الفصل بين السلطات؛ تحديد وتقييد صلاحيات المحكمة العليا (وخاصة في مجال إلغاء قوانين يسئها الكنيسيت). وتُجمل شاكيد رؤيتها بالقول: "الكنيسيت يعقد حياتنا بتشريعاته الكثيرة، والمحكمة العليا تضطلع بمهام ليست لها، وأداء بعض السلطات يشكّل خطراً متزايداً، أكثر فأكثر، على حريّاتنا وعلى قدرة منتخبينا على الحكم. علينا إعادة قاطرات الحوكمة إلى مساراتها، بأقصى السرعة الممكنة". وكذلك احتلّ موضوع يهودية الدولة ووزن طابعها اليهودي، في مقابل طابعها الديمقراطي، حيزاً مركزياً في مقال شاكيد هذا: "وفق رؤيتي، يهودية الدولة لن تبقى رمزاً فارغاً، بل ستكتسب حياة وحيوية نابعتين من داخلها". كما كتبت مضيعةً أنّها، شخصياً، تؤمن بأنه "كلّما كانت دولة إسرائيل أكثر يهودية، كانت أكثر ديمقراطية". وأعلنت أنّها "وضعت هدفاً يتمثل في طرح مشروع قانون أساس ليزيد من ثقل الهوية اليهودية لدولة إسرائيل، ويعمل على إرسالها ضمن مفاهيم عملية، تُوازي في قوّتها وأهميّتها القوانين الأساسية الليبرالية والشمولية الأخرى"، وذلك لأنّه "يجب على قطار القضاء الإسرائيلي أن يأخذ في الحسبان يهودية الدولة، كمركب أساسي في هويتها".

وعلى مستوى منظمات حقوق الإنسان، في موازاة الهجوم على الجمعيات التي تُعنى بهذه الحقوق واتهامها بأنّها يسارية، ومحاولة محاصرتها مالياً وجماهيرياً، بدأت تنشط في الأعوام الأخيرة منظمات يمينية تتبنى خطاب حقوق الإنسان، برفقة ظهور أشكال من التعاون بينها وبين منظمات المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، التي تستخدم خطاب حقوق الإنسان. ويستعين هذا التعاون بأثرياء وأصحاب رؤوس أموال (من أعضاء ومؤيدي الحزب الجمهوري) صدّروا هذا الخطاب إلى إسرائيل عن طريق تمويل مراكز أكاديمية ومنظمات يمينية مدنية. ولا يبذل أصحاب هذه المبادرات، أشخاصاً ومؤسسات، أدنى جهد للتمويه أو المراوغة، بل يضعون الأمور على حقيقتها دون أيّ رتوش: إنّها مبادرات يمينية تسعى إلى وضع حدٍّ لـ "احتكار اليسار" لموضوعة حقوق الإنسان في إسرائيل، وإلى مقاومة حملات المقاطعة الدولية ضدّ إسرائيل. وكلّ ذلك من خلال الكشف عن "ممارسات شاذة" تُصدر عن جنود الجيش الإسرائيلي بحق الفلسطينيين (هي "شاذة"، لأنّ تلك المنظمات تنطلق من الإيمان بتفوق الجيش الإسرائيلي أخلاقياً!) ومعالجتها مع "السلطات العسكرية المختصة"، من دون النشر عنها في وسائل الإعلام. وبكلمات أخرى بسيطة: إنّها مبادرات يمينية لإقناع الرأي العام، المحليّ أولاً والعالميّ تالياً، بأنّ ليس ثمة تناقض بين الاحتلال وحقوق الإنسان، بل في الإمكان "مراقبة التجاوزات ومعالجتها"، ثمّ "ضمان حقوق الإنسان" في ظلّ الاحتلال وتحت نيره. وهي محاولة يمينية للتصدّي لأطروحات اليسار الإسرائيلي ومقاومتها، من خلال تبييض وجه الاحتلال وتصويره احتلالاً متنوّراً، تقدّمياً وإنسانياً، يمكن العيش في ظلّه والتعايش السلمي معه!